**# الوحدة الأولى :**

* تعريف القانون العام حسب :
* الفكر التقليدي : يرى أنصار هذا الفكر أن الدولة هي الشخص القانوني الوحيد في المجتمع الدولي وعرفوه ب(مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول")
* الفكر الحديث : مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحدد الواجبات، والحقوق، والالتزامات بين أشخاص القانون الدولي".
* الفكر الأسلامي : مجموعة القواعد، والأحكام في الشريعة الإسلامية التي تلتزم بها الدولة الإسلامية في علاقاتها مع الدول الأخرى"
* الغرض الرئيس من القانون الدولي العام هو إقامة نظام مرِن تدار به العلاقات الدولية
* يهدف القانون الدولي إلى تأمين العدل للإنسانية
* المحكمة الدائمة للعدل الدولية، ومحكمة العدل الدولية، هاتين المحكمتين أنشئتا لتسوية المنازعات بين الدول، ولتقديم الفتاوى وفقاً للقانون الدولي
* تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 2002م كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وعمل هذه المحكمة تكميلي للأجهزة القضائية الموجودة في الدولة
* القانون الدولي بصفة خاصة لم ينشأ في تاريخ محدد، بل يظهر سلوك أشخاص في فترات زمنية محددة :

1. **في المجتمعات القديمة:**

(أول بلاد عرفت الدولة هي بلاد ما بين النهرين العراق)

- العصر اليوناني (الإغريقي):

كان القانون الدولي عند الإغريق ينظم علاقتين(بين المدن اليونانية وبين المدن اليونانية والدول الأخرى , واتسمت علاقتهم بالعداء وعدم الاعتراف بالقوانين الأخرى )

-العهد الروماني : أسهم الرومان مساهمة كبيرة في نشأة القانون الدولي، حيث كانوا يطبّقون القانون المدني بواسطة (البريتور)، أما سكان الإمبراطورية الآخرون فقد كان يطبق عليهم قواعد أخرى أطلقوا عليها اسم (**قانون الشعوب)،**

1. **في العصور الوسطى:**

- بدأت العصور الوسطى من نهاية الإمبراطورية الرومانية في الغرب عام 277 قبل الميلاد، واستمرت حتى سقوط القسطنطينية في الشرق عام 1453 ميلادية

- تميزت العصور الوسطى ببروز مصطلح الدولة صاحبة السيادة، وإبعاد الكنيسة من التدخل في إدارة شؤونها

- الهولندي جروس يوس صاحب كتاب (قانون الحرب والسلام)

- وفي منتصف القرن السابع عشر ضعفت السلطة الدينية بسبب ظهور الحركات الفكرية التي كانت تنادي بالإصلاح الديني

1. **العصر الإسلامي:**

- يزعم كثير من الكتّاب أنّ القانون الدولي العام حديث النشأة، وأنّه نتاج الأربعة قرون الماضية، إلا أنّ هذا الزعم غير صحيح

1. **القانون الدولي في العصر الحديث:**

- بدأ هذا العصر بسقوط القسطنطينية في الشرق عام 1453م وحتى الآن

-المعاهدات التي تمت :

- معاهدة وستفاليا ارست المبادئ الأساسية لقواعد القانون الدولي

- اوترخت :إعادة تنظيم أوروبا وفق التوازن الدولي

- الثورة الامريكية :حق الشعوب في تقرير مصيرها

- الثورة الفرنسية : السيادة للشعوب وإصدار اول نص متكامل لحقوق الانسان

- فيننا : عدم الاعتراف بغير الملكيات الشرعية

- المحالف المقدسة :التحالف المقدس

- تصريح مورنو : مطالبة الدول الأوروبية الكف عن التدخل بالشؤون الامريكية

- معاهدة باريس : قواعد قانونية عن الحرب البحرية فضلاً عن إقرارها مبدأ المساواة بين الدول المسيحية وغير المسيحية منها، فقد انضمت تركيا ثم اليابان إلى ما يُسمّى المؤتمر الأوروبي

- موتمر جنيف : إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر

- مؤتمر السلام في لاهاي : إنشاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي

- عصبة الأمم المتحدة : وبعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى عُقد مؤتمر للصلح في فرنسا

- الأمم المتحدة : دعت الولايات المتحدة الأمريكية الدول إلى اجتماع في مدينة سان فرانسيسكو حضره ممثلون لإحدى وخمسين دولة تم فيه وضع ميثاق الأمم المتحدة، وقد تمت الموافقة على جميع مواد الميثاق وعددها 111 مادة في 26 يونيو 1945م

**# الوحدة الثانية:**

* الطبيعة الخاصة لقواعد القانون الدولي العام:

1. **اتجاه معارض** :

- جون أوستين يرى ان القانون الدولي جملة قواعد أخلاقية،

وأبهرنج يعدّه من القواعد السياسية،

- بسمارك صاحب مقولة لا شيء يقف ضد مصلحة الدولة

- هيجل يقول الدولة هي تجسيد للسادة المطلقة؛ لذا لا مجال لوجود سلطة أعلى منها

- حججهم لمعارضة القانون الدولي :

* لا توجد سلطة تشريعية تقوم بوضعها.
* لا توجد سلطة قضائية
* لا يوجد جزاء منظم

1. **اتجاه مؤيد :**

- ردهم على الحجج :

* القانون قد يسبق في وجوده وجود المشرّع
* يمكن اعتبار هيئة الأمم المتحدة بمثابة المشرع العالمي
* دور السلطة القضائية يتمثل أساسًا في تطبيق القاعدة القانونية التي يفترض وجودها سلفًا

- هناك عدد من المحاكم الدولية التي أنشئت على المستوى الدولي:

كالمحكمة الدائمة للعدل لدولي التي أنشئت سنة 1920م.

محكمة العدل الدولية لمنظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1945م.

والمحاكم الدولية نورمبرغ وطوكيو سنة 1945م لمحاكمة مجرمي حرب القيادة النازية،

وأيضًا المحكمة الجنائية الدولية تأسست سنة 2002م كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية

* الجزاء إن كان يحمي القاعدة القانونية لحدٍ ما من العبث بها إلا أنه ليس شرطًا لوجودها

-الجزاء في القانون الدولي ليس معدمًا على الإطلاق، وإنما هو ضعيف، وغير منظم، ويمكن تقسيم الجزاء في القانون الدولي إلى قسمين:

1/ ***الجزاءات الخالية من الإكراه:***

• الجزاءات المعنوية: وتأخذ شكل اللوم

• قطع العلاقات الدبلوماسية:

• الجزاءات المالية الدولية المالية

• الجزاءات القانونية الدولية: وهي الجزاءات التي تؤدي إلى إلغاء، أو وقف التصرفات القانونية

• الجزاءات التأديبية: تعنى الجزاءات التي تفرض من قبل المؤتمرات ضد الدولة

2***/ الجزاءات التي تتضمن الإكراه***

• الأعمال البوليسية

• الجزاءات الجنائية: هذه الجزاءات معروفة في القانون الدولي

• الاقتصاص:

• استخدام القوة العسكرية

طبقت الأمم المتحدة هذه التدابير ضد كوريا الشمالية إثر اعتدائها على كوريا الجنوبية عام 1950م

* **خصائص القانون الدولي العام:**
* القانون الدولي العام قانون حديث النشأة في منتصف القرن السابع عشر، وبالتحديد إلى معاهدة وستفاليا
* يضم العديد من القوانين المختلفة، والمنتظمة في مجموعتين: الأولى قوانين السلام، والثانية قوانين الحرب.
* ينظم العلاقات بين الأشخاص القانونية الدولية:
* اهتم القانون الدولي في العصر الحديث بحقوق الإنسان أكثر من ذي قبل،
* تتأثر قواعد القانون الدولي العام بمصالح الدول
* القانون الدولي العام سريع التطور
* عدم وجود سلطة لتشريع أحكامه بينما يصدر القانون الدولي العام عن نطاق إرادة الدول بشكل صريح

**# الوحدة الثالثة :**

العضوية الأصلية في الأسرة الدولية كانت مقتصرة على الدول المسيحية القديمة في أوروبا، وأن نطاق تطبيق أحكام القانون الدولي كان محدودًا بها لكن الدول الأوروبية مثل الإنسان كائن اجتماعي وبالتالي نشأت علاقة بين الدول الأوروبية، وغيرها من الدول إلا أن هذه العلاقة الناشئة عن الاتصال كان يتحكم فيها اتجاهان مختلفان هما:

* هو الاتجاه الديني الذي دفع الدول الأوروبية المسيحية إلى أن تفتح أبواب مجتمع أسرتها للدول المسيحية التي نشأت، وترعرعت خارج أوروبا، أو التي تحررت من الاستعمار الأوروبي كالولايات المتحدة الأمريكية، وليبريا
* الاتجاه الاستعماري الذي دفع الدول الأوروبية المسيحية إلى اعتبار الدول غير المسيحية خارجة عن نطاق الأسرة الدولية، وعن نطاق القانون الدولي معًا، ولذلك فإنها أخضعت علاقاتها معها لحكم الاستغلال، أو الاستعمار، فقامت على توسيع نظام الامتيازات الأجنبية في الدول الإسلامية
* **تطبيق قواعد القانون الدولي من حيث المكان وفقًا للتفصيل الآتي:**
* القواعد الدولية العامة : التي تشمل المبادئ الأساسية المقررة لحقوق الدول، وواجباتها عمومًا، وتلك المنظمة للمجتمع الدولي في نواحيه المختلفة، وتشترك في مزاياها والخضوع لها جميع الدول بلا استثناء
* القواعد القارية : القواعد التي تكون وليدة ظروف خاصة بفريق محدد من الدول و أنها تطبق في قارة دون قارة أخرى ومن أمثلة القواعد الدولية القارية نظام الحياد الدائم في أوروبا
* القواعد الاقليمية : قواعد تنظم العلاقات بين مجموعة من الدول التي ترتبط بروابط معينة ترجع للظروف الجغرافية، أو السياسية، أو التاريخية، أو الاقتصادية"
* **تطبيق القانون الدولي من حيث الزمان :**
* وتصبح القاعدة القانونية الدولية واجبة التنفيذ من وقت توافق الدول عليها، أو من وقت تالٍ لهذا التوافق تحدده الدول التي نشأت بينها القاعدة،
* القواعد الدولية العرفية إثبات وقت نفاذها يثير مشكلة وصعوبة
* أما انقضاء القاعدة القانونية الدولية من حيث الزمان، فهو لا يثير صعوبة، حيث إن المعاهدة إذا تضمنت شرطًا فاسخًا لتنقضي فيه المعاهدة، أو إذا انسحب أحد الأطراف، فإن المعاهدة تلقائيًّا تنقضي وتنتهي
* أما القاعدة العرفية فيمكن إنهاؤها، سواء كان ذلك ضمنًا عن طريق تعارف الدول على إلغاء العرف، أو صريحًا بالنص على ذلك في معاهدة
* يجوز عن طريق العرف إبطال مفعول قاعدة مقررة في معاهدة، كما يجوز عن طريق معاهدة إبطال قاعدة عرف أو تعديلها
* **تطبيق القانون الدولي من حيث الأشخاص:**

القاعدة القانونية الدولية تشمل من حيث الأشخاص، أو تطبق من حيث الأشخاص على الدول، والمنظمات الدولية، والإقليمية، والأفراد العاديين

* **تطبيق القانون الدولي من حيث الموضوع**
* قانون التنظيم الدولي: تبلورت فكرة التنظيم الدولي مع بداية القرن التاسع عشر
* القانون الدولي لحقوق الإنسان: يعدّ القانون الدولي لحقوق الإنسان فرعًا مميزًا من فروع القانون الدولي
* القانون الدولي الإنساني: هو القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية، والاتفاقية التي تهدف إلى حماية النزاعات المسلحة
* القانون الدولي الاقتصادي: نشأ هذا القانون عقب الحرب العالمية الأولى
* قانون التجارة العالمية: حسب فتلاوي (1431هـ – 2010م) "هو مجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول"
* القانون الدولي لحماية البيئة: استمرار تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة يزيد من ضرورة العمل على حماية البيئة التي يتم فيها ذلك النمو، فالهدفان يجب ألا يتضاد
* القانون الدولي للبحار: حسب أبو العطا (2012م) فهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك الدول أثناء استغلالها للبحار، فتحدد حقوقها، وواجباتها، كما تحدد المساحات البحرية المختلفة،
* القانون الدولي للفضاء: لقد درج فقه القانون الدولي على تقسيم الفضاء الذي يحيط بالكرة الأرضية إلى منطقتين: الأولى هي المجال الجوي، أو الغلاف الجوي، والثانية هي الفضاء الخارجي
* القانون الدبلوماسي، والقنصلي: وهو فرع القانون الدولي العام المنظم لمجموعة القواعد القانونية التي تنظم العمل الدبلوماسي، والقنصلي
* القانون الدولي الجنائي: حسب (طائي، 1430هـ – 2009م) هو مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم ذات الطبيعة الدولية، ووسائل ردع مرتكبيها إوتم نشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة عام 1998م،
* القانون الدولي الإداري: حسب أبو العطا (2012م) يتضمن مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تنظم الوظيفة العامة الدولية، وتحدد المركز القانوني للموظفين الدوليين،

**# الوحدة الرابعة :**

* الشريعة الإسلامية الغراء عرفت المعاهدات الدولية منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان
* مصادر القانون الدولي العام من نوعين من المصادر وهي

**أولا/ المصادر الأصلية :** المصادر المباشرة لإنشاء القواعد القانونية الدولية وهي

1. المعاهدات الدولية:

* سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في عقد المعاهدات
* تتنوع المعاهدات بحسب موضوعاتها وأهدافها
* وتُعدّ المعاهدات المصدر الرسمي الأول من مصادر القانون الدولي
* هي "اتفاق صريح بين شخصين، أو أكثر من أشخاص القانون الدولي لتنظيم العلاقات بينهم عن طريق، إنشاء، أو تعديل، أو إنهاء حقوق، والتزامات متبادلة وفقًا للقانون الدولي
* أن المعاهدة تقوم على العناصر التالية:

اتفاق بين أشخاص القانون الدولي.

يجب مكتوبًا.

أن يخضع لقواعد القانون الدولي.

إحداث آثار قانونية.

أن تحمل المعاهدة عنوانًا.

* لا تعد ما يعرف باتفاقيات الجنتلمان، أو ما يسميه بعضهم (اتفاقيات الشرفاء)
* تصنيف المعاهدات الدولية إلى الأنواع التالية:

**+ من حيث أطرافها تقسم** إلى

معاهدات ثنائية، أو خاصة، المعاهدات التي تبرم بين دولتين بقصد تنظيم أمور خاصة تهم

ومعاهدات جماعية، أو عامة: المعاهدات التي تبرم بين عدد غير محدد من الدول بقصد تنظيم أمور تهم كافة الدول،

**+ من حيث موضوعها**

معاهدات عقدية /: تبرم بشأن أمر خاص بالدولتين المتعاقدتين وتهدف إلى تبادل الحقوق

ومعاهدات شارعة: يهدف أطرافها من وراء إبرامها إلى سن قواعد دولية جديدة لتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام

**+ وفقًا للمركز القانوني الذي تنشئه المعاهدة،**

معاهدات تأسيسية: وينتج عنها إنشاء، أو تأسيس المنظمات الدولية، ويطلق عليها النظام، الأساس، أو الميثاق في بعض الأحيان

ومنشئة لوضعيات موضوعية: فهي المعاهدات التي يخضع لها الجميع بغض النظر عن أنه موقَّع عليها أم لا،

**+ من حيث إجراءات إبرام المعاهدة،**

معاهدات رسمية: يتطلب عقدها مراحل ثلاث هي: المفاوضة، ثم التوقيع، ثم التصديق.

ومعاهدات مبسطة: التي تعقد بإجراءات بسيطة غير مطوّلة، ولا معقّدة حيث يتم عقدها بمرحلتين فقط هما المفاوضة، والتوقيع،

1. العرف الدولي،
2. لمبادئ العامة للقانون

**ثانيا/ المصادر الاحتياطية:** لا تُنشئ قواعد قانونية دولية، ولكنها مصادر استدلالية للقانون الدولي

1. اجتهاد المحاكم،
2. والفقه الدولي،
3. ومبادئ العدالة والإنصاف

**# الوحدة الخامسة** :

* **اجارات ابرام العقود :**

1. الشروط الموضوعية لابرام المعاهدات :
2. أهلية التعاقد: الأهلية عمومًا هي الصلاحية لاكتساب الحقوق أي أن الدولة كاملة السيادة
3. سلامة الرضا من العيوب
4. مشروعية موضوع المعاهدة
5. الشروط الشكلية لابرام العقود
6. المفاوضة
7. التحرير
8. التوقيع
9. التصديق
10. التسجيل
11. التحفظ

* **إجراءات ابرام العقود : (ملخص منتصر )**
* **الإجراءات التقلدية(الإجرائية)**

1. المفاوضة :

من يقوم بها ؟ D

في حق من ؟A

كيف او موضوع المفاوضة B

نهاية المفاوضة : E &F

1. التزام الدولة :

التصديق او المصادقة : وتكون بحسب الدستور G

التحفظ I

1. نفاذ المعاهدة

التسجيلH

* **الإجراءات المبسطة :**

1. - الاتفاقيات الثنائية : يلغي التحفظ والتسجيل
2. اعمال بنص الدستور : يلغي المصادقة
3. الاتفاقيات المتعددة الأطراف : يلغي التحفظ لان الاتفاق سابق (انضمام تونس للأمم المتحدة

* **أهلية التعاقد:**
* فإن الدولة ناقصة السيادة (كالدول المحمية، أو الواقعة تحت الوصاية) لا يجوز لها إبرام المعاهدات إلا في حدود هذه الأهلية الناقصة،
* إذا أبرمت دولة ناقصة السيادة معاهدة ليست أهلًا لإبرامها فلا تُعدّ هذه المعاهدة باطلة بطلانًا مطلقًا، وإنما تكون فقط قابلة للإبطال بناءً على طلب الدولة صاحبة الولاية على الشؤون الخارجية للدولة التي أبرمت المعاهدة
* المنظمات الدولية لا يجوز لها إبرام المعاهدات
* **سلامة الرضا من العيوب**
* اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969م على العيوب التي تشوب الرضا، وهي: الغلط، والغش، أو الإكراه، واستحدثت عيبًا آخر وهو إفساد إرادة ممثل الدولة
* صلاح الغلط في المعاهدات الدولية له معنيان اثنان:

الأول: الغلط في صياغة نص المعاهدة،

الثاني: الغلط في الرضا

* يجوز للدولة الاحتجاج بالغلط في المعاهدة كسبب لإبطال رضاها الالتزام بها إذا تعلق الغلط بواقعة، أو بحالة اعتقدت هذه الدولة وجودها عند عقد المعاهدة، وكانت سببًا أساسيًّا في رضاها الالتزام بها. الا اذا أسهمت الدولة بسلوكها في الغلط (راجع ص 122)
* نصت المادة 49 من اتفاقية فيينا أعلاه على التدليس؛ حيث جاء فيها أنه: "يجوز للدولة التي عقدت المعاهدة بسلوك تدليسي لدولة متفاوضة أخرى أن تحتج بالتدليس كسبب لإبطال رضاها الالتزام بالمعاهدة
* نصت المادة 50 منها على أنه: "إذا تم التوصل إلى تعبير الدولة عن رضاها الالتزام بالمعاهدة عن طريق إفساد ممثلها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من قبل دولة متفاوضة أخرى فإنه يجوز لتلك الدولة أن تحتج بالإفساد كسبب لإبطال رضاها الالتزام بالمعاهدة".
* ونصت المادة 52 من اتفاقية فيينا أعلاه على الإكراه الذي يقع على الدولة بالتهديد، أو باستخدام القوة بأنه:" تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد
* **مشروعية المعاهدة :**
* نصت المادة 53 من معاهدة فيينا أعلاه على أنه: تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي
* نصت المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقًا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق ومايعارضه يكون غير مشروع
* تكون غير مشروعة المعاهدات التي يكون موضوعها منافيًا لحسن الأخلاق، كاتفاق دولتين على اتخاذ تدابير تعسفية ضد الأفراد،
* **المفاوضة :**
* يحدد القانون الداخلي لكل دولة الجهة المختصة بإجراء المفاوضات، التي تتمثل بصفة أساسية في رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية ويتولى المفاوضات عادة دبلوماسيون عاديون، وقد يتولاها آخرون،
* يعتبر الشخص ممثلًا للدولة من أجل اعتماد نص المعاهدة، أو توثيقه، أو من أجل التعبير عن رضا الالتزام بالمعاهدة في إحدى الحالتين التاليتين:
* إذا أبرز وثيقة التفويض الكامل المناسبة
* إذا بدا من تعامل الدول المعنية أن نيتها انصرفت إلى اعتبار ذلك الشخص ممثلًا للدولة من أجل هذا الغرض
* بعض الأشخاص مثل ممثلي الدول الرسميين، ورؤساء الدول، والحكومات، والسفراء ممن يتمتعون بالصفة القانونية الدائمة يمكنهم التفاوض باسم الدولة لإبرام معاهدة باسمها دون حاجة إلى وثيقة تفويض
* **التحرير :**
* يأتي تحرير المعاهدة مقترنًا مع مرحلة المفاوضات؛ وذلك لتحرير ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف، والغاية من كتابة المعاهدة هي الرغبة في إثبات مضمونها
* كانت اللغة اللاتينية هي اللغة التي تكتب بها المعاهدات، وحلت الفرنسية محلها بعد ذلك حتى الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت اللغة الإنجليزية تصبح اللغة الدبلوماسية الأولى عالميًّا.
* تحرير المعاهدة يأخذ عالميًّا شكل ديباجة، ثم عدد من المواد، أو النصوص مقسمة إلى عدة أبواب أو أقسام، وقد يلحق بالمعاهدة ملحق، أو أكثر( راجع ص 130)
* **التوقيع :**
* التوقيع هو إجراء يتم من جانب المفاوضين في التوقيع على نص المعاهدة، والتوقيع يقيد الاتفاق بين دولتين على الأحكام الواردة في المعاهدة، ولكنه لا يكفي عادة لقبول الالتزام بالمعاهدة رسميًّا
* **التصديق :**
* الفعل الرسمي الذي يصدر من رئيس الدولة في إطار احترام إجراءات القانون الوطني
* اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969م التصديق على أنه: يقصد بـ"التصديق"، و"القبول" و"الموافقة"، و"الانضمام" الإجراء الدولي المسمى كذلك، والذي تقر الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي رضاها الالتزام بالمعاهدة (ص133).
* **الحكمة من التصديق :**
* إعطاء الدولة فرصة أخيرة للتروي
* إتاحة الفرص لعرض المعاهدة على ممثلي الشعب في الأنظمة الديمقراطية
* تجنب ما قد يثور من خلافات حول حقيقة إبعاد التفويض الممنوح للمفوضين
* **حرية التصديق :**
* عدم تحديد الموعد
* جواز تعليق التصديق على تحقيق شرط سياسي معين
* جواز الرفض دون تحمل مسوؤلية
* **السلطة المختصة بالتصديق :**
* الدستور الداخلي لكل دولة هو الذي يحدد السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات؛
* التصديق من اختصاص السلطة التنفيذية: إن هذا الأسلوب كان متبعًا في ظل الأنظمة الديكتاتورية، فقد عرفته فرنسا وألمانيا وكان أسلوبًا استثنائيًّا فرضته ظروف تاريخية معينة وأصبح وضعًا نادرًا في الوقت الحاضر لانتشار النظم الديمقراطية.
* التصديق من اختصاص السلطة التشريعية: إن هذا الأسلوب استثنائي أيضًا، ويطبق في الدول التي تتبع نظام الحكم الجماعي، و ومن أمثلته التصديق على المعاهدات في الجماهيرية الليبية
* التصديق من اختصاص السلطتين التنفيذية والتشريعية: في غالبية الدول يتم توزيع حق التصديق على المعاهدات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مثل السودان
* **التصديق الناقص هو** قيام الدولة بالتصديق على معاهدة أبرمتها، ولكن بكيفية مختلفة، أو مغايرة للكيفية المحددة في دستورها، أو هو التصديق الذي يجريه رئيس الدولة دون أن يتبع القواعد
* اختلف الفقهاء حول التصديق الناقص ..راجع (ص135)
* "لا يجوز لدولة أن تتمسك بأن التعبير عن ارتضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بإبرام المعاهدات كسبب لإبطال هـذا الرضا إلا إذا كان إخلالًا واضحًا بقاعدة ذا أهمية جوهرية من قواعد قانونها الداخلي.
* يعتبر الإخلال واضحًا إذا تبين بصورة موضوعية لأيـة دولة تتصرف في هذا الشأن وفق السلوك العادي، وبحسن نية".
* **تسجيل المعاهدة :** قيد المعاهدة لدى الأمانة العامة في الأمم المتحدة لإعطائها قوة واهمية حتى تستطيع الدول الاحتجاج بها أمام محكمة العدل الدولية
* **التحفظ على المعاهدات الدولية** :هو تصريح صادر عن إحدى الدول المشتركة في معاهدة ما، تعرب فيه عن استبعاد، أو تعديل، أو تغيير الأثر القانوني لمادة، أو مواد في المعاهدة.
* الأثر المباشر للتحفظ هو إلغاء الحكم القانوني الوارد في نص أو أكثر من معاهدة، واعتبار هدا الحكم غير نافد في مواجهة الدولة، أو المنظمة الدولية التي أبدته
* **يحق التحفظ الا :**
* حظرت المعاهدة هذا التحفظ،
* نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها التحفظ المعني،
* أن يكون التحفظ، في غير الحالات التي تنص عليها الفقرتان الفرعيتان
* من غير الممكن إجراء التحفظ في المعاهدات الثنائية؛ و يعد بمثابة رفض الإبرام ما لم يقترن صراحة بموافقة الطرف الآخر.
* أمثلة التحفظ على المعاهدات المتعددة الأطراف تحفظ المملكة العربية السعودية على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة حيث إنه في العام 2000م
* بعد تقديم التحفظ على نص، أو نصوص في معاهدة دولية يجوز سحب هذا التحفظ في أي وقت كان، ولا يشترط لإتمام السحب رضا الدولة التي كانت قد قبلت التحفظ،

**# الوحدة السادسة :**

* تتضمن عادةَ المعاهدات نصًّا يحدد التاريخ
* المعاهدات تصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل التصديقات، أو من وقت إيداع التصديقات في المكان المعين
* **آثار المعاهدات قبل حلول موعد التنفيذ**: تتضمن بعض المعاهدات شروطًا يجب تحقيقها قبل البدء بتنفيذ المعاهدة، ومن هذه الشروط مثلًا وجوب تصديق المعاهدة بعد توقيعها، أو تنفيذ المعاهدة بصورة مؤقتة لحين بدء موعد إنفاذها

1. واجبات الدول قبل إنفاذ المعاهدة:

* هناك فترة بين تاريخ إنفاذ المعاهدة وتاريخ دخولها حيز التنفيذ، ففي هذه الفترة لا يجوز لأي طرف أن يطلب من الطرف الآخر الالتزام بأي شيء قبل أن يبدأ تاريخ نفاذ المعاهدة
* الامتناع عن القيام بأي عمل يعطل المعاهدة.
* نصت اتفاقية فيينا لسنة 1969م في المادة 25 على التنفيـذ المـؤقت للمعاهدة بأنه:

يجوز أن تسري المعاهدة، أو قسم منها بصورة مؤقتة بانتظار دخولها حيز التنفيذ في إحدى الحالتين التاليتين:

إذا نصت المعاهدة على ذلك، أو

إذا اتفقت الدول المتفاوضة على ذلك بطريقة أخرى.

1. . تاريخ تنفيذ المعاهدات: نفاذ المعاهدة التاريخ الذي تطبق فيه المعاهدة بحسب موضوعها ونفاذ المعاهدة في الحالات الآتية:

* من التاريخ المحدد في المعاهدة.
* من تاريخ الالتزام النهائي للمعاهدة
* من التاريخ الذي تحدده الدولة ما لم يظهر من المعاهدة قصد مغاير

**# الوحدة السابعة :**

* تخضع المعاهدات لقاعدة تنص على: رضا الأطراف المتعاقدة على التعديل شرط أساسي، وهذا المبدأ يكون سواء في المعاهدات الثنائية، أو الجماعية، والمعاهدات تختلف بين خاضعة للتعديل وأخرى لا يمكن تعديلها إلا بعد فترة من الزمن،
* إذا وافق ثلثا الأطراف المتعاقدة على المقترح يتم التعديل؛ لكن لا يلزم إلا الدول التي وافقت عليه
* الفرق بين التعديل والتغيير : ففيما يتفق على التعديل كافة أطراف المعاهدة، وتنعكس آثاره عليهم جميعًا، يقتصر أثر التغيير على عدد محدد من الأطراف ارتضوا لأنفسهم استحداث هذا التغيير

##### نص ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 108 و109 على تعديل المعاهدة، حيث نصت المادة 108 على أن:

* التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء "الأمم المتحدة" إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، وصدّق عليها ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة
* لقد نصت اتفاقية فيينا للمعاهدات لسنة 1969م في المادة 79**: تصحيح الأخطاء** في نصوص المعاهدات، أو في النسخ المعتمد منها، وفق ما يلي:

- إذا اتفقت الدول الموقعة، والدول المتعاقدة الأخرى في معاهدة بعد توقيعها على احتوائها على خطأ ما يصحح هذا الخطأ بإحدى الطرق الآتية ما لم يتفق على خلاف ذلك:

- إجراء التصحيح اللازم في النص، وتوقيعه بالأحرف الأولى من قِبل الممثلين المعتمدين وفقًا للأصول

- وضع، أو تبادل، وثيقة أو وثائق توضح التصحيح المتفق على إجرائه

- وضع نص مصحح للمعاهدة كلها بعد اتباع ذات الإجراء الذي اتبع في وضع النص الأصلي.

* يجوز لطرفين، أو أكثر في معاهدة جماعية عقد **اتفاق بتعديل المعاهدة** فيما بينها فقط وذلك:

##### إذا كانت إمكانية هذا التعديل منصوصًا عليها في المعاهدة.

##### إذا كان هذا التعديل غير محظور في المعاهدة، وكان:

##### لا يؤثر في تمتع الأطراف الأخرى بحقوقها، أو في قيامها بالتزامها بموجب المعاهدة.

##### لا يتعلق بنص يكون الإخلال به غير متسق مع التنفيذ الفعال لموضوع المعاهدة، والغرض منها ككل

* **يقصد بإلغاء، أو انقضاء المعاهدات الدولية:** إنهاء العمل بأحكامها، واختفاؤها بالتالي من النظام القانوني الدولي أيًّا كان السبب الذي أدى إلى ذلك الانقضاء
* هناك عدة حالات، أو طرق يمكن أن تؤدي **لإلغاء المعاهدة من تلقاء نفسها،** مثل:
* تنفيذ المعاهدة تنفيذًا كاملًا،
* انتهاء الأجل المحدد لسريان المعاهدة،
* انقضاء المعاهدة،
* إيقاف العمل بها المفهوم ضمنًا من عقد معاهدة لاحقة
* تحقق الشرط الفاسخ،
* فناء الشيء موضوع المعاهدة،
* بزوال إحدى الدول الأطراف
* حالات **إيقاف العمل بالمعاهدات** دون اتفاق أطرافها
* الإخلال الجوهري ببنود المعاهدة،
* استحالة التنفيذ،
* التغيير الجوهري في الظروف
* ظهور قاعدة آمرة جديدة من قواعد القانون الدولي العام تتعارض مع بنود الاتفاقية
* لا يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية، أو القنصلية بين أطراف المعاهدة على العلاقات القانونية بينها بموجب المعاهدة إلا بالقدر الذي يكون به وجود العلاقات الدبلوماسية، أو القنصلية ضروريًّا لسريان المعاهدة".

##### تُعدّ المعاهدة التي يثبت عدم صحتها وفقًا لهذه الاتفاقية باطلة، وليس لنصوص المعاهدة الباطلة قوة قانونية، أو أثر.

##### في حالة بطلان رضا دولة ما الالتزام بالمعاهدة الجماعية تسري القواعد السابقة في العلاقات بين تلك الدولة، والأطراف الأخرى في المعاهدة.

* حالة المعاهدة التي تُعدّ باطلة بموجب المادة 53: المعاهدات المتعارضة مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (النظام العام الدولي) يكون على الأطراف:
* إزالة آثار أي تصرف بقدر الإمكان
* أن تجعل علاقاتها المتبادلة متفقة مع القاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي.

##### في حالة المعاهدة التي تصبح باطلة، ومنقضية، وفقًا للمادة 64: ظهور قاعدة آمرة جديدة من القواعد العامة للقانون الدولي (النظام العام الدولي) يترتب على انقضاء المعاهدة:

* تحل الأطراف من أي التزام باستمرار تنفيذ المعاهدة
* عدم التأثير في أي حق، أو التزام، أو مركز قانوني للأطراف نشأ من تنفيذ المعاهدة قبل انقضائها

.

* للمعاهدات الآثار التي تترتب على **إنهاء وإيقاف العمل بالمعاهدة** وفقًا لأحكامها، أو وفقًا لأحكام الاتفاقية، حيث جاء فيها ما يلي:
* يحل الأطراف من أي التزام بالاستمرار في تنفيذ المعاهدة
* لا يؤثر على أي حق، أو التزام، أو مركز قانوني للأطراف نشأ نتيجة تنفيذ المعاهدة قبل انقضائها

# الوحدة الثامنة :

* العرف الدولي: هو مجموعة القواعد التي تنشأ، وتستقر، وتتكرر لفترة من الزمن في المجتمع الدولي إلى حد الاعتقاد بإلزاميتها.
* المصادر الأصلية وتشمل المعاهدات، والعرف الدولي، ومبادئ القانون العامة، وهذه هي المصادر المباشرة لإنشاء القواعد القانونية الدولية
* **تتأتى أهمية العرف من اعتبارين:**

1. كون العرف مصدرًا أساسيًّا من مصادر القانون الدولي
2. أهمية موضوع العرف يأتي من كونه من وضع بعض أشخاص الجماعة الدولية،

* المذهب الإرادي يرى أن القواعد العرفية الدولية تمثل اتفاقًا ضمنيًّا، وعليه فإن قوتها الإلزامية تستمد من الاتفاق الضمني للدول
* المذهب الموضوعي يرى أن العرف الدولي يستند في أساس قوته الإلزامية إلى الاقتناع بضرورة احترام القاعدة العرفية الدولية
* **مزايا العرف :**

1. ناشئ عن سلوك الافراد
2. يتميز العرف أيضًا بالمرونة

* **عيوب العرف :**

1. القاعدة العرفية في كثير من الأحوال يصعب وجودها وتحديد مضمونها من عدمه (
2. لا ينشأ لفترة واحدة، ولكنه يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيًّا،

* **يمكن إثبات العرف وفقًا للآتي:**

1. استنتاج العرف من تصرفا ت الدول في علاقاتها المتبادلة،
2. استخلاص العرف من قرارات وتعريفات المنظمات الدولية،

* **عناصر العرف الدولي :** العرف الدولي لا يختلف عن العرف في القانون الداخلي

1. **الركن المادي :** ممارسة السلوك وتكراره من طرف الأشخاص الدولي ويشترط للركن المادي الاستمرار في الزمان والعموم في المكان
2. **الركن المعنوي:** الاعتقاد من جانب أشخاص القانون الدولي بأن التصرفات المادية التي يقوم بها، أو يطبقها أصبحت ملزمة لها قانونًا.

* **المبادئ العامة للقانون** المصدر الثالث للقاعدة القانونية الدولية من المصادر الأصلية، ولقد وردت الإشارة إلى هذا الأصل لأول مرة في ديباجة اتفاقيات لاهاي 1899م
* هي تلك المبادئ القانونية والأساسية التي تقررها، وتعترف بها النظم القانونية في مختلف الدول
* هناك خلافات بالمقصود من عبارة **المبادئ العامة للقانون**:

1. الفريق الأول يرى أن المقصود بها تلك المبادئ التي تسود في الأنظمة القانونية الداخلية للدول
2. الفريق الثاني يرى أن المقصود بالمبادئ العامة للقانون تلك المبادئ الدولية التي استقرت في النظام القانوني الدولي،
3. الفريق الثالث يذهب إلى أن المقصود من عبارة المبادئ العامة للقانون تلك المبادئ القانونية المشتركة بين النظم القانونية الداخلية من جهة، والنظام القانوني الدولي من جهة أخرى

* استعملت محكمة العدل الدولية هذا المصدر على نحو نادر، وهو يظهر عادة دون أي إشارة رسمية، أو تسمية له باعتباره جزءًا من التسبيب القضائي
* المصادر المساعدة (الاحتياطية)، وتشمل أحكام المحاكم وآراء الفقهاء، ومبادئ العدالة والإنصاف، وهي لا تنشئ قواعد قانونية دولية، ولكنها مصادر استدلالية للقانون الدولي
* تعد أحكام المحاكم الدولية، سواء محكمة العدل الدولية التي أنشئت مع الأمم المتحدة، أو المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنشأة مع عصبة الأمم، مصدرًا من مصادر القانون الدولي
* ليس لأحكام المحاكم الوطنية صفة القانون بالنسبة للدول الأخرى، سواء في ذلك الأحكام العادية، أو أحكام المحاكم الخاصة المنشأة في شؤون دولية
* المحكمة الدائمة للعدل الدولي: التي تُعدّ الصورة الأولى للقضاء الدولي الدائم، حيث ارتبطت المحكمة بنشأة المحكمة بقيام عصبة الأمم عام 1919م،
* محكمة العدل الدولية: أنشئت محكمة العدل الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو/ حزيران عام 1945م،، وحلت محل المحكمة الدائمة للعدل الدولية، تتألف المحكمة من 15 قاضيًا، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لمدة 9 سنوات، ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء، ويتم انتخاب ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات، ولا يسمح بوجود قاضيين يحملان نفس الجنسية، وفي حال توفي أحد القضاة الأعضاء، تتم إعادة انتخاب قاض بديل يحمل نفس جنسية المتوفى فيشغل كرسيه حتى نهاية فترته
* المحكمة الجنائية الدولية: تأسست سنة 2002م كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية،
* محكمة نورمبيرغ Nuremberg في عام 1943م
* لعب الفقه الدولي دورا كبيرًا في تطوير القانون الدولي،وتأثر القانون الدولي بكتابات، وآراء كبار الفقهاء القدامى، ومن هؤلاء الفقهاء:
* محمد بن الحسن الشيباني (131هـ - 189هـ) الذي ألف كتاب السير، الذي عرض فيه قواعد السلم والحرب.
* جروسيوس GROTIOUS (1583م - 1645م) الذي دامت شهرته بسبب مؤلفه عن الحرب والسلم.
* في العصر الحديث فلم تعد كتابات الفقهاء مصدرًا للقانون الدولي، وإنما مصدرا استدلاليا
* مبادئ العدل والإنصاف، "هي مجموعة من القواعد التي يتم استخلاصها من خلال العقل، وحكمة التشريع، ولذلك فقواعد العدل والإنصاف قواعد مرنة بحسب الزمان والمكان
* عندما تقوم المحاكم بتطبيق مبادئ العدل والإنصاف يكون الهدف من ذلك:

##### التخفيف من حدة القواعد القانونية التي إذا ما طبقت قد تؤدي إلى أضرار بالغة بالطرف الآخر، فتطبق مبادئ العدالة والإنصاف للتخفيف من تلك الشدة.

##### لتكملة النقص في النصوص القانونية، وسد الثغرات فيها، وفي هذه الحالة يضيف القاضي الدولي إلى القاعدة القانونية حلول أخرى.

1. استبعاد القاعدة القانونية الوضعية لما فيها من شدة، وتطبيق قواعد العدل والإنصاف

**# الوحدة التاسعة :**

* تُعدّ الدولة أهم أشخاص القانون الدولي المعاصر، والدولة باعتبارها أبرز أشخاص القانون الدولي العام لا بد لها من أركان تقوم عليها وهي: الشعب، والإقليم، والسلطة ذات السيادة، والاعتراف
* **الدولة** : كيان اجتماعي وسياسي يتكون من مجموعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم بعادات، وتقاليد، ويستقرون في إقليم معين، ويخضعون لسلطة سياسية تحكم، وتنظم العلاقات فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الدولة
* يجب لكي تُعدّ الدولة شخصًا من أشخاص القانون الدولي أن تتوافر فيها الشروط التالية:

1. **شعب دائم** : مجموعة من الأفراد من كلا الجنسين، سواء كانوا وطنيين، أم أجانب، يعيشون كمجتمع واحد أيًّا كانت الاختلافات التي قد توجد بينهم من حيث العرق، أو اللون، أو الدين، أو اللغة
2. **إقليم محدود:**هو تلك الرقعة من الأرض، والبحر، وطبقات الجو التي تعلوها، وتباشر الدولة سلطاتها عليه على وجه الاستقرار، والدوام.

* **طرق كسب الإقليم** :
* **الاستيلاء**: فقد الاستيلاء قيمته في الوقت الحاضر
* **الفتح:** وذلك حين تتوصل دولة إلى التغلب على قوى الدولة الخصم، وإخضاعها بشكل نهائي، لم يعد مشروع
* **التنازل:** أي أن تقوم الدولة مالكة الإقليم بالتنازل عنه باتفاق رسمي إلى دولة ثانية
* **الإضافة:** قد تكون طبيعية، أي بفعل الطبيعة كأن تنحصر المياه عن جزيرة قريبة من سواحل الدولة، وقد تكون صناعية، أي بفعل الإنسان،
* **التقادم :** اكتساب السيادة على إقليم ما عن طريق ممارسة الدولة لاختصاصاتها على هذا الإقليم دون منازعة

1. **حكومة**

* السيادة "هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية مطلقة، وانفرادية على جميع الأشخاص والأملاك"
* مبدأ سيادة الدول حديث نسبي بدأ مع ظهور الدول في أوروبا في القرن السادس عشر
* تُعدّ الدولة كاملة السيادة إذا كانت تتمتع بكامل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية

1. **أهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى**

* الاعتراف بالدول عمل قانوني يتضمن قبول حالة معينة، ويترتب على هذا العمل آثار قانونية معينة بالنسبة للمعترف، والجهة المعترف بها، حسب طبيعة الاعتراف ونوعه
* **نظرية الاعتراف المنشئ، أو التأسيسي:** حسب هذه النظرية لا تصبح الدولة شخصًا دوليًّا إلا بعد الاعتراف بها، ويعاب على هذه النظرية أنها تربط وجود الدولة بإرادة الدول الأخرى، والواقع خلاف ذلك؛
* **نظرية الاعتراف الكاشف، أو الإعلاني:** وتعني أن الاعتراف لا يخلق الدولة، وإنما يكشف فقطمن عيوب هذه النظرية أنها تهمل إرادة الدول، ورضاها بقيام ووجود دولة أخرى في المحيط الدولي،
* أنواع الاعتراف :

1. **الاعتراف الصريح** هو الذي تنصرف فيه إرادة الدولة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة بشكل صريح
2. **الاعتراف الضمني هو** اعتراف عن طريق الدخول في علاقات مع الدولة الجديدة كعلاقات التي تقيمها مع الدول التي اعترفت بها بصورة رسمية دون أن يصدر إعلان رسمي
3. **الاعتراف الفردي، والاعتراف الجماعي**
4. **الاعتراف القانوني:** هو اعتراف حاسم، ونهائي، وغير قابل للرجوع فيه؛ لذا ينتج كافة آثار الاعتراف، ويمثل نقطة البداية لعلاقات دبلوماسية مع الدولة المعترف بها
5. **الاعتراف الواقعي، أو الاعتراف الفعلي:** هو اعتراف بدولة من ناحية وجودها على الواقع دون أن تتوافر فيها الشرعية الدولية، و تلجأ الدول إلى الاعتراف الواقعي قبل قيامها بالاعتراف القانوني
6. **الاعتراف المعلق على شرط**: كان الاعتراف المعلق على شرط، أو الاعتراف المشروط مألوفًا في القرن التاسع عشر باعتباره وسيلة لبسط الضغط السياسي

* يتم قبول الدول في عضوية الأمم المتحدة بموجب قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن.
* القاعدة العامة أنه إذ صدر اعتراف بحكم القانون، فإنه لا يمكن إلغاؤه، ويظل هذا الوضع قائمًا
* **تنقسم الدول من حيث السيادة إلى:**

1. دول تامة السيادة
2. دول ناقصة السيادة

* **من حيث التكوين، أو الهيكل**

1. دولة، بسيطة : هي الدولة الموحدة سياسيًّا، التي تتولى إدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة حاكمة واحدة وفقًا لدستور واحد فقد تتكون من إقليمين، أو أكثر يفصل بينهما أراضي دولة أخرى،
2. دولة مركبة التي تتكون من دولتين أو أكثر، أي هي مجموعة من الدول المترابطة، أو المتحدة فيما بينها ضمن أشكال متعددة

##### الدول المركبة التي تتجزأ السلطة السياسية فيها، وتأخذ صورًا مختلفة، سواء كان حكمًا فيدراليًّا أو كونفدراليًّا، وفقًا للتفصيل الآتي:

1. **دول اتحادية او فدرالية** : وتقوم هذه الدولة على اللامركزية السياسية، وتخضع لرئيس واحد هو رئيس الدولة الاتحادية، مثل: الولايات المتحدة الامريكية، والإمارات العربية المتحدة

* تكون للدولة الاتحادية شخصية قانونية دولية واحدة، ويكون لها جنسية واحدة، وتمثيل خارجي واحد، ورئيس واحد.
* تمارس الحكومة الاتحادية سلطاتها على الحكومات المحلية، وعلى جميع رعاياها
* لكل عضو من أعضاء الاتحاد حقه في محله، وهو إصدار تشريعات محلية، ويحتفظ ببعض الاختصاصات في الشؤون الداخلية، وذلك كله في إطار الحدود الذي يرسمها الدستور الاتحادي
* الحرب التي تنشأ بين أعضاء الاتحاد تُعدّ حربًا أهلية، أو داخلية، وليست حربًا دولية

1. **الاتحاد الكونفدرالي :** تحافظ الدول الأعضاء في الاتحاد على سيادتها واستقلالها في الداخل والخارج، ولكنها بموجب اتفاق تعاهدي تُنشئ هذا الاتحاد لتحقيق أهداف معينة مثل جامعة الدول العربية

**#الوحدة العاشرة :**

* إذا أخلت الدولة بأي من الالتزامات، أو الواجبات الدولية المفروضة عليها بموجب أحكام القانون الدولي استوجب عليها مسؤولية دولية بسبب هذا الإخلال
* **المسؤولية المدنية :** القواعد التي تحكم موضوع العلاقة بين من أخل من أشخاص القانون الدولي بأداة التزامه، ومن تضرر نتيجة ذلك
* **تقنين المسؤولية الدولية:**
* المعهد الأمريكي للقانون الدولي، حيث أعد عام 1925م مشروعًا بالمسؤولية الدولية
* لجنة الخبراء التابعة لعصبة الأمم بتدوين القواعد الخاصة بمسؤولية الدول عن الأضرار التي تلحق أموال الأجانب، وأشخاصهم المقيمين في إقليمها عام 1930م.
* الأمم المتحدة فقد قامت لجنة القانون الدولي التابعة لها عام 1953م بإعداد تقرير حول المسؤولية الدولية، وتوصلت هذه اللجنة عام 2001م إلى وضع قواعد تنظم المسؤولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة.
* اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية عام 1948م
* **اعتماد ثلاثة شروط للمسؤولية الدولية، هي:**

1. صدور فعل من الدولة، سواء كان هذا الفعل انتهاكًا للالتزامات الدولية، أو لم يكُن،
2. الفعل غير مشروع وله شرطان:

* يكون القيام بالعمل المعين، أو عدم القيام به، منسوبًا إلى الدولة الملتزمة
* أن يكون هذا التصرف تم مخالفًا لما تقضي به القاعدة القانونية الدولية

1. يحصل ضرر لأحد أشخاص القانون الدولي العام.

* تنسب جميع التصرفات الصادرة عن جهاز من أجهزة الدولة إلى الشخص القانوني الذي يتضمنه، وهو الدولة
* ينسب العمل الدولي غير المشروع الذي يرتكبه أي جهاز من أجهزة الدولة إلى إحدى سلطاتها الثلاث
* ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات كسبب لإبطال هـذا الرضا، إلا إذا كانت المخالفة بينة،
* إذا أصدرت محكمة وطنية قرارًا سبب أضرارًا لدولة أخرى، وكان القرار يخالف التزامات الدولة، فإن الدولة لا تستطيع أن تدفع بأن القضاء مستقل، إنما عليها تحمل المسؤولية الدولية من جراء القرار المذكور
* تُسأل الدولة عن التصرفات الصادرة عن موظفيها التنفيذيين، سواء كانت هذه التصرفات قد صدرت من السلطات المركزية، أو المحلية، أو من كبار الموظفين
* الأصل بالنسبة لأفعال الأفراد العاديين مواطنين، أو أجانب، أن الدولة غير مسؤولة عن هذه الأفعال إلا إذا قصرت في بذل العناية اللازمة لحماية الأفراد والممتلكات، أو في معاقبة المتسببين، وتمكين المتضررين من استيفاء حقوقهم
* **تعريف الحماية الدبلوماسية** : حماية الدولة لرعاياها من الأفراد والشركات عن الأضرار التي يتعرضون لها من جهة أجنبية
* **شروط الحماية الدبلوماسية:**

1. الجنسية
2. استنفاد طرق التظلم الداخلية: الأجنبي الذي يطالب بحق من الحقوق عليه أن يلجأ أولًا إلى سلطات، ومحاكم الدولة التي يقيم فيها قبل أن يطلب حماية دولية
3. الايدي النظيفة : ألا يكون المتضرر قد خالف بسلوكه أحكام القانون الوطني، أو الدولي

* **طرق جبر الضرر:**

1. **الترضية :** بالتعويض المناسب عندما لا يترتب على العمل المسبب للمسؤولية أي ضرر مادي، ومن صورها تقديم اعتذار دبلوماسي، أو إبداء للأسف، أو تحية العلم في حالة الإهانة
2. **التعويض العيني :** ويكون بجبر الضرر بذات الشيء الذي تضرر منه الطرف الآخر، أو إعطائه ذات الشيء الذي لحق به الضرر
3. إذا تعذر التعويض العيني كليًّا، أو جزئيًّا، حل محل التعويض المالي، حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بدفع مبلغ من المال لتعويض الأضرار التي حصلت لدول أخرى

* إذا كانت المخالفة تستند إلى معاهدة دولية، فإن المعاهدة هي التي تحدد الجهة التي يحق لها تحديد التعويض للمتضرر، وإذا لم تكن هناك معاهدة، أو وجدت دون أن تحدد الجهة التي يحق لها تقدير التعويض، فإن المفاوضات بين الدولتين هي التي تحدد الطريقة التي تحدد بها مقدار التعويض، وقد يكون عن طريق لجنة، أو تحكيم دولي، أو محكمة العدل الدولية

**# الوحدة الحادية عشر :**

* **المنظمة الدولية:** هيئة مشتركة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، وذلك لتحقيق أهدافها المشتركة عن طريق منحها اختصاصات ذاتية معترفًا بها، وذلك من أجل تنظيم العلاقات بين الدول
* **عناصر المنظمة الدولية:**

1. **الاتفاق الدولي:**

* الاتفاق يجب أن يتوافر له أولًا شروط الصحة، وذلك بخلو رضاء الدول أطرافه من العيوب، وأن يتوافر له مشروعية المحل والسبب،
* العضوية في المنظمات الدولية مقصورة على الدول، وهذا العنصر هو الذي يميز المنظمات الدولية الحكومية عن المنظمات الدولية غير الحكومية؛ التي لا تخضع لأحكام القانون الدولي، وإنما يحكمها النظام القانوني الداخلي للدولة التي تُوجد على إقليمها، ومثال لها منظمة العفو الدولية

1. **الأهداف المشتركة**

* فالمنظمة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتحقيق غاية، ويتم تحديد أهداف المنظمة عادة في ميثاق إنشائها

1. **الاستمرار والدوام**

* يشترط لقيام المنظمة الدولية أن يتوافر لها عنصر الدوام، والاستمرار

1. **الوثيقة المنشئة للمنظمة**

* لا تنشأ المنظمة الدولية إلّا بعد اتفاق الدول على إنشائها، وهذا الاتفاق هو معاهدة دولية مبرمة بين أشخاص القانون الدولي، وتخضع لأحكام القانون الدولي
* عنصر الاستمرار لا يعني أن تظل المنظمة قائمة إلى ما لا نهاية، بل يعني ألا يكون وجودها عرضًا كما في المؤتمرات الدولية

1. **الاردة الذاتية:**

* اشتراك إرادات الدول الأطراف في المعاهدة المنشئة للتنظيم في تكوين إرادة جديدة تنبثق من تلك الإرادات، وتستقل عنها
* تُنسب الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمة إليها، لا إلى الدول الأعضاء فيها.
* تتمتع المنظمة الدولية بذمة مستقلة عن الذمة المالية للدول الأعضاء
* أهلية المنظمة للتفاوض، وبالتالي قد تكون المنظمة مدعية، أو مدعى عليها.
* أهلية المنظمة الدولية لإبرام الاتفاقيات الدولية، والمشاركة في إنشاء قواعد القانون
* **أنواع المنظمات الدولية من حيث :**

1. **العضوية:**

**المنظمات العالمية :**

* إذا كانت عضويتها مفتوحة لكل دول العالم وفقًا للطريقة التي تقررها الوثيقة المنشئة لها وليس معنى أنّ العضوية في المنظمة العالمية مفتوحة لكل الدول أن يكون لكل دوله الحق في الانضمام إليها دون قيد،
* تقبل بعض المنظمات الانضمام إليها بمجرد إبداء الرغبة في الانضمام للعضوية،
* تشترط بعض المنظمات ضرورة توافر شروط موضوعية معينة في الدول طالبة الانضمام قبل قبول عضويتها
* يعطي الميثاق للمنظمة سلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق بقبول دولة معينة عضو فيها، فهي تقرر ضرورة قبول الدولة،

**المنظمات الإقليمية:**

* ويقتصر نظام العضوية فيها على عدد محدد من الدول يتم تحديدها على أساس اعتبارات، وشروط مختلفة

1. **الاختصاص:**

* **منظمات عامة** يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة من العلاقات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة
* **منظمات متخصصة** يختصر نشاطها على شأن واحد من الشؤون الدولية، فمنها ما يهتم بالثقافة كمنظمة اليونيسكو

1. **السلطة والصلاحيات:**

**ذات طابع قانوني**

* تنسيق العلاقات بين الدول الأعضاء وعلى تحقيق التعاون الدولي، وذلك عن طريق ما تصدره من قرارات وتوصيات يتوقف تنفيذها على رضاء الدول الأعضاء فيها مثل منظمة العمل الدولية

**منظمات استشارية**

* لا تقوم إلا ببعض الأعمال المادية التي لا يترتب عليها أي أثر قانوني ملزم في مواجهة الدول، مثل منظمة الأرصاد الجوية

**منظمات ذات سلطة**

* وهي قلة، تملك سلطة إصدار قرارات قانونية ملزمة، أي تتمتع بسلطات قوية تسمح لها بتنفيذ أغراضها بوسائلها الخاصة مستقلة في ذلك عن رغبات الدول الأعضاء مثل مجلس الامن .

**منظمات فوق الدول**

هذه المنظمات تمتلك إصدار تصرفات وأعمال قانونية ملزمة للدول، بل تتعداها إلى رعايا هذه الدول مثل الاتحاد الأوروبي، حيث يجد المواطن الأوروبي نفسه مخاطبًا، ومعنيًّا مباشرة بأحكام، ونصوص مواثيق إنشاء الاتحاد الأوروبي.

1. **الأعضاء:**

* **منظمات حكومية** المنظمات التي لا تضم في عضويتها سوى الحكومات، أو الدول فقط، مثل: منظمة الأمم
* **غير حكومية** يتم تأسيسها من قِبل الأفراد، وازدادت أهمية هذا النوع من المنظمات في الآونة الأخيرة، مثل: منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود
* **مختلطة** يكون فيها باب العضوية مفتوحًا للدول والجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية، والأفراد، مثل أن يسمح ميثاق المنظمة لكل دولة عضو بأن يضم وفدها أفرادًا يمثلون فئة معينة
* تنشأ القواعد القانونية في ظل نظام قانوني معين يمنح بعض الحقوق إلى كائن ما، ويلزمه ببعض الالتزامات، ويسمى شخصًا قانونيًّا من تخاطبه تلك القواعد القانونية
* الاعتراف للمنظمة بالشخصية القانونية يعني الاعتراف لها بذاتية قانونية خاصة تجعلها قادرة على أن تقيم لحسابها الخاص علاقات مع غيرها من أشخاص القانون الدولي
* القاعدة العامة في القانون الدولي التقليدي هي أن وضع الشخصية القانونية لا يثبت إلّا للدول المستقلة ذات السيادة
* **اختلف الفقهاء حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية وفقا لرأيين هما:**

1. **عدم تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية:**

* القانون لا يتوجه إلّا للأفراد فحسب، ويعترف فريق من هؤلاء بالشخصية القانونية للدولة، ويرون أنّ الدولة وحدها هي التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، ولكنهم ينكرونها على المنظمات الدولية

1. **تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية**

* الغالب في الفقه يعترف للمنظمة الدولية بالشخصية القانونية الدولية، إلّا أنه من المسلّم به أن الشخصية القانونية التي تتمتع بها المنظمة الدولية تختلف عن تلك التي تتمتع بها الدول من عدة نواحٍ
* يمكن التحقق عما إذا كانت المنظمات الدولية تتمتع بالشخصية القانونية أم لا من معاهدة إنشاء المنظمة، فإذا كانت اتفاقية إنشاء المنظمة تمنح المنظمة حق التملك، وحق التعامل في إطار العلاقات الدولية، فإنها تتمتع بالشخصية القانونية
* حسم الخلاف حول الشخصية القانونية للمنظمة الدولية بالرأي الاستشاري الشهير الذي أصدرته محكمة العدل الدولية سنة 1949م، واعترفت فيه بالشخصية القانونية للأمم المتحدة
* أي **من العناصر اذا وجدت في المنظمة الدولية أصبحت تلك المنظمة متمتعة بالشخصية القانونية الدولية:**

##### الإرادة: أن تكون هناك إرادة ذاتية مستقلة للمنظمة، ومتميزة عن إرادة الدول.

##### الغاية: أي سبب إنشاء المنظمة، ويتضمن ميثاقها عادة كل الأهداف، والأغراض التي تسعى في حدود سلطاتها المقررة لها.

##### السلطات: بمعنى وجود سلطات للمنظمة الدولية تمارسها في مواجهة الدول الأعضاء، وغير الأعضاء.

##### التنظيم: يشمل الأجهزة، والهيئات التي تتمكن المنظمة من خلالها من مباشرة نشاطها، ومهامها، وتحقيق أهدافها المحددة لها.‌

##### المساهمة في إنشاء قواعد القانون الدولي: بالمشاركة مع غيرها من المنظمات، والوحدات الدولية

##### يترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية عدد من النتائج منها:

##### يمكن للمنظمة أن تتعاقد مع الدول في ظل قانونها الداخلي لاستئجار المباني والعقارات التي تشغلها، ولشراء ما يلزمها من أدوات وتجهيزات.

##### حق إبرام الاتفاقيات الدولية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه.

##### حق تحريك دعوى المسؤولية الدولية لتوفير الحماية الوظيفية للموظفين، والمطالبة بالتعويض إذا تم انتهاك، أو وقعت أضرار بالمنظمة، أو موظفيها.

##### حق التقاضي أمام محاكم التحكيم الدولية، حيث يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة ببعض الامتيازات الخاصة.

##### حق التمتع بالحصانات والامتيازات في مواجهة الدول الأعضاء

#**الوحدة الثانية عشر :**

* تم عقد العديد من المؤتمرات بعد فشل عصبة الأمم التي تم إنشاؤها في عام 1919م لحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك لإنشاء منظمة فعّالة:

1. ميثاق الاطلنطي:

* بين ونستون تشلرشل والرئيس الأمريكي في 1941
* ينبغي على كافة دول العالم، ولأسباب واقعية ومعنوية، أن تتخلى عن استعمال القوة

1. اعلان الأمم المتحدة او اعلام واشنطن:

* في 1942
* وقعت 26دولة
* ال21 الدولة الأخرى وقعت خلال الفترة بين 1942-1945 من بينها السعودية

1. اعلان موسكو:

* المؤتمر الرباعي المنعقد في موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وإنجلترا، والصين عام 1942
* أساسه المساوة بين جميع الدول الأعضاء

1. تصريح طهران :

* 1943
* رؤساء بريطانيا وامريكا وروسيا
* جاء في هذا التصريح أن الرؤساء أحسوا بمسؤولياتهم تجاه شعوب العالم

1. مشاورات دامبرتون اوكس:

* في 19444 اجتمع رؤساء الاتحاد السوفيتي وامريكا وبريطانيا والصين للاتفاق لوضع الأسس التي تقوم عليها الهيئة الدولية الجديدة
* انتهى المؤتمر إلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل على صياغة الأمن والسلم الدوليين، وإنما العلاقات الودية بين الدول
* فلقد اتفق على أن تشمل الأمم المتحدة خمسة أجهزة، أربعة منها عرفتها عصبة الأمم بصورة، أو بأخرى فهنالك مجلس للأمن، والجمعية العامة، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية، أما التجديد فلقد تمثل في إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1. مؤتمر يالتا:

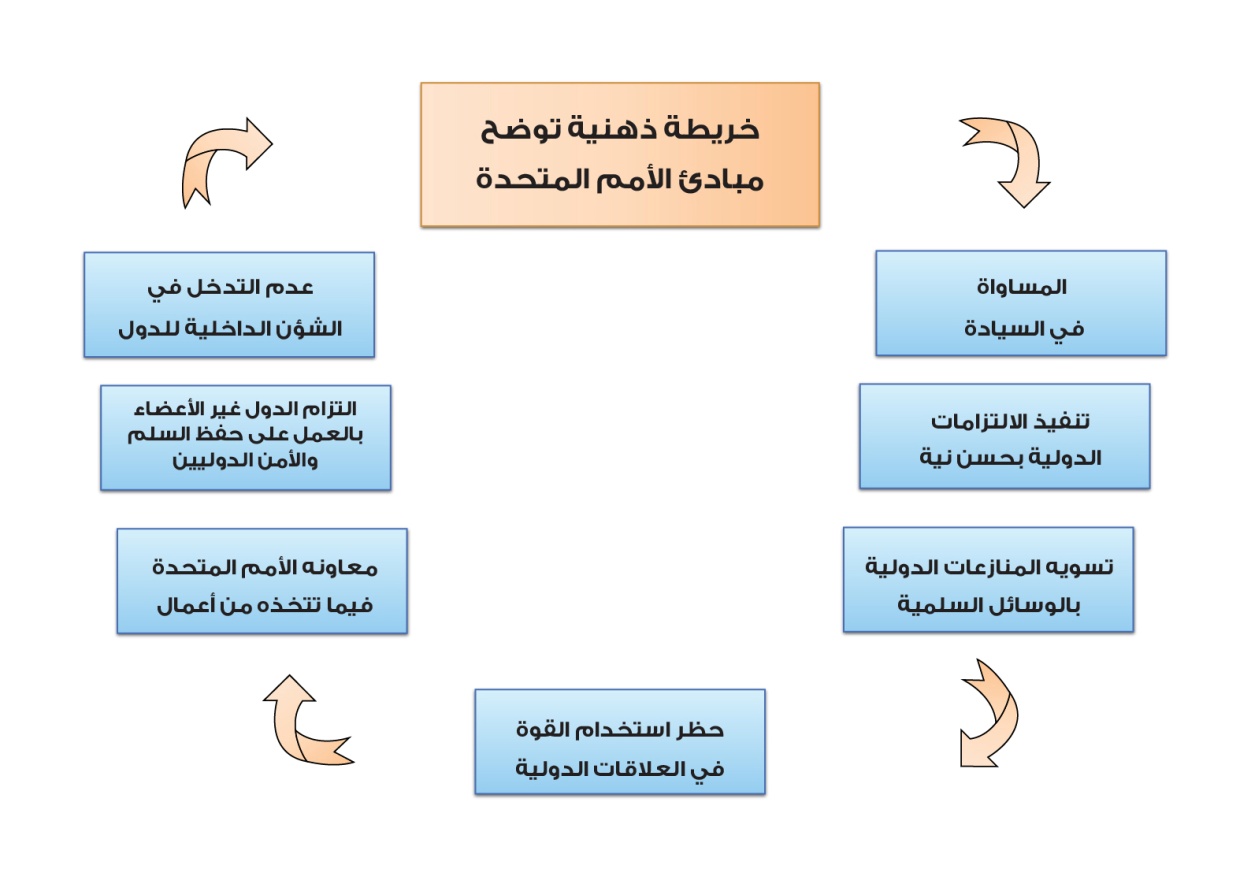
* عقد في 1945م في يالتا على البحر الأسود في الاتحاد السوفيتي السابق مؤتمر ثلاثي بين كل من ستالين ، وروزفلتt، وتشرشل
* الاتفاق على نظام التصويت في مجلس الأمن، حيث منحت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الاعتراض (فيتو)،
* الاتفاق على عقد مؤتمر دولي في 25 أبريل 1945م، في مدينة سان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وتُدعى إليه كافة الدول الموقعة على تصريح الأمم المتحدة

1. مؤتمر سان فرانسيسكو:

* 1945م عُقد في مدينة سان فرنسيسكو مؤتمر دولي ضم خمسين دولة لصياغة ميثاق الأمم المتحدة، وكانت اللغة التي استعملت في المؤتمر هي اللغة الإنجليزية، غير أن وثائق المؤتمر كُتبت بخمس لغات هي: الإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والصينية، والإسبانية
* اهداف الأمم المتحدة:

1. حفظ السلم والامن الدوليين
2. انماء العلاقات الدولية بين الأمم
3. تحقيق التعاون الدولي
4. ان تكون الهيئة مرجع لتنسيق اعمال الأمم

* مبادئ الأمم المتحدة :



### **أحكام العضوية في الأمم المتحدة:**

* حرية الانضمام الذي يقوم على رغبة الدول بالانضمام،
* عالمية العضوية، أي يحق لكل دولة أن تقبل بالانضمام للمنظمة،
* العضوية في المنظمة لا تحصل بصورة آلية بل يتطلب بقرار من المنظمة على العضوية طبقًا للإجراءات التي حددها الميثاق،
* أن العضوية في المنظمة ليست حقًّا دائمًا فقد تتعرض العضوية لعوارض
* شروط العضوية

1. الموضوعية

* ان تكون دولة
* محبة للسلام
* التعهد بتحمل الالتزامات التي يفرضها الميثاق

1. شكلية:

قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية "الأمم المتحدة" يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن)

* أنواع العضوية بالأمم المتحدة:
* الأعضاء الأصليون: هم الدول التي شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو Francisco San لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، وهي: الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية
* الأعضاء اللاحقون المنضمون: يقصد بالأعضاء اللاحقين المنضمين الأعضاء من غير الدول التي حضرت
* إيقاف العضوية :

1. الإيقاف الجزئي (الحرمان من حق التصويت )

* لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة

1. الإيقاف الكلي (الإيقاف عن مزايا العضوية)

* يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملًا من أعمال المنع، أو القمع، عن مباشرة حقوق العضوية، ومزاياها، ويكون ذلك بناء على توصية ‏مجلس الأمن
* تنتهي العضوية بفقدان صفة الدولة
* إذا أمعن عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن

##### (تنشأ الهيئات الآتية فروعًا رئيسة للأمم المتحدة:

##### جمعيـة عـامة.

* تتألف من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة
* لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة
* يكون لكل عضو صوت واحد
* تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت
* تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية، وفي أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة، ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء "الأمم المتحدة").
* للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح،
* عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع، أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع، أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن
* هنالك ست لغات يمكن استخدامها في الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة هي: (الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية، والعربية، والروسية)، ولم تدخل اللغة العربية كلغة رسمية في أجهزة الأمم المتحدة إلّا في 18/2/1973م، ولم تدخل اللغة العربية كلغة رسمية إلّا في الأول من يناير 1983م

##### مجلـس أمـن.

- الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة، وهو المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليي

- يتألف من 15 عضو الخمسة الدائمين وينتخب عشر أعضاء غير دائمين

- ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتينو يُختار اثنان من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة، والعضو الذي انتهت مدته لا تجوز إعادة انتخابه على الفور

- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه

- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة

##### مجلـس اقتصـادي واجتمـاعي.

* من أربعة وخمسين عضوًا من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة.
* ينتخب ثمانية عشر عضوًا من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة لمدة ثلاث سنوات، ويحوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة
* لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد

##### مجلـس وصـاية.

* الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.
* يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلًا بوجه خاص لتمثيله في هذا المجلس
* أنشئ لكي ينفذ سياسة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

##### محكمـة عـدل دوليـة.

* الأداة القضائية الرئيسة "للأمم المتحدة"،
* ومقرها مدينة لاهاي في هولندا
* (15) قاضيًا تتولى انتخابهم الجمعية العامة، ومجلس الأمن

##### أمـانة

* يكون للهيئة أمانة تشمل أمينًا عامًّا، ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين، وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن، والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة.
* ‏يجوز أن ينشأ وفقًا لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى).

إلى جانب الهيئات الست الرئيسة السابقة للأمم المتحدة أيضا هناك ستة أجهزة فرعية أخرى للأمم المتحدة، هي: (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة).

#**الوحدة الثالثة عشر:**

* **مفهوم المنظمات الإقليمية:** هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية، وبالشخصية القانونية الدولية، وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي، أو سياسي، أو مذهبي، أو حضاري، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال، أو مجالات معينة، يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة، في إطار مقاصد الأمم المتحدة أو مبادئها
* **تنقسم المنظمات الإقليمية حسب الغرض، أو الهدف الذي أنشئت من أجله إلى الآتي:**

##### المنظمات السياسية: يستند دورها إلى تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي، وتقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي، إلى جانب النزاعات، والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منظمة جغرافية حضارية، مثل: جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية .

##### المنظمات ذات الاتجاه الأمني: وهي الأحلاف العسكرية القائمة على أساس من المصلحة العسكرية المشتركة الموقوتة بنظرة معينة بين الدول، لا يشترط فيها الارتباط الجغرافي، أو الحضاري، إذا ما توافرت في الحلف عناصر المنظمة الدولية، مثل حلف شمال الأطلنطي

* المنظمات الوظيفية: تهدف إلى التركيز على أحد محاور التعاون، مثل البعد الاقتصادي، ويشترط في أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الاقتصادية.
* **موقف ميثاق الأمم المتحدة من المنظمات الإقليمية:**
* ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات ما دامت متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة، ومبادئها.
* يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات، لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.
* يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات، والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائمًا، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته، وإشرافه، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها، أو على يدها، القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس،
* تطلق عبارة (الدولة المعادية) المذكورة لأي دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق
* بدأت الفكرة بإنشاء جامعة الدول العربية في عام 1941م إلى أن اكتملت، ووضعت ميثاقًا يرسم سياساتها في عام 1945م، حيث مرت بالمراحل الآتية:

1. تصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن بتاريخ 21/05/1941م، والذي أعلن فيه حق هذه الدول في إقامة منظمة إقليمية تحت شعار (الوحدة العربية)،
2. **مؤتمر الإسكندرية عام 1944م**، الذي شكل لجنة لوضع ميثاق الجامعة العربية، وانتهت اللجنة السياسية الفرعية بوضع ميثاق الجامعة العربية، الذي أقرته اللجنة الفرعية بالإجماع في 9 مارس 1945م

* **اهداف الجامعة العربية :**

1. تحقيق الوحدة العربية
2. صيانة استقلال الدول الأعضاء
3. المحافظة على السلم والامن العربي
4. توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعبة
5. تنسيق السياسة الخارجية
6. اتخاذ التدابير الأمنية

* مبادئ الجامعة العربية :

1. الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة

* لم ينص ميثاق جامعة الدول العربية على مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، وفي ذلك أن الجامعة أنشئت قبل إنشاء الأمم المتحدة،

1. المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء
2. خطر استخدام القوة بين الدول الأعضاء
3. الدفاع المشترك

* العضوية الأصلية: وهي التي تثبت للدول المؤسسة التي وقعت على ميثاق الجامعة عند نشوئها، وصادقت عليه وهي: (المملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، ولبنان، وسوريا، والأردن، واليمن).
* العضوية بالانضمام: وهو ما أشارت إليه المادة الأولى بأن لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة
* نص ميثاق الجامعة العربية على فقد العضوية بصورة طوعية، أو بصورة قسرية
* أجهزة الجامعة:

1. مجلس الجامعة

* يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها
* يدخل في مهمة المجلس تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام

1. الأمانة العامة

* يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام، وأمناء مساعدين، وعدد كافٍ من الموظفين
* يعين مجلس الجامعة - بأكثرية ثلثي دول الجامعة - الأمين العام، ويعين الأمين العام - بموافقة المجلس - الأمناء المساعدين، والموظفين الرئيسين في الجامعة،
* يكون الأمين العام في درجة سفير، والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين

1. اللجان الفنية

* لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه،
* عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست مؤتمرًا في الرياض بتاريخ 4 فبراير 1981م، ووقعوا في ختام أعمال المؤتمر على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية
* **تتمثل أهداف المجلس في الآتي**
* تحقيق التنسيق والتكامل، والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين
* تحقيق وحدتها وتوثيق الروابط، والصلات، وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
* لم ينص النظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي صراحة على المبادئ التي قام عليها، يمكن إجمال المبادئ في الآتي:
* احترام سيادة كل دولة عضو، والتعامل على قدم المساواة بين الجميع.عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
* حل النزاعات بين الأطراف بالطرق الودية.
* عدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها
* .التعاون بين الأعضاء من ناحية، ومع الدول، والمنظمات الدولية من ناحية أخرى
* **أجهزة المجلس:**

1. المجلس الأعلى

* يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول،
* يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي مــن الأعضاء،
* انعقاد المجلس صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء

1. المجلس الوزاري

* يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى
* يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء،
* بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

1. الأمانة العامة

* الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة، ومعاون الأمين العام، ومساعديه، وموظفين.
* إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى، أو المجلس الوزاري.
* التحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرارات.
* الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري

**#الوحدة الرابعة عشر:**

* **الموظف الدولي :** كل من تكلفه المنظمة الدولية بالتفرغ على وجه الاستمرار للقيام بعمل من أعمالها، تحت إشراف أجهزتها المتخصصة، وطبقًا للقواعد الواردة في ميثاقها"
* **حسب محكمة العدل الدولية:** هو كل شخص يعمل باسم المنظمة، ولحسابها، ويستوي بعد ذلك أن يكون عمله ذا طبيعة دائمة، أو موقتة، وسواء كان يتقاضى عنه أجرًا، أم يؤديه دون مقابل"
* يشمل مفهوم الموظف الدولي وفقًا لتعريف محكمة العدل الدولية العاملين في المنظمة الدولية بصورة دائمة، أو مؤقتة، الأشخاص جميعهم الذين تكلفهم المنظمة بمهام تخصهم
* **عناصر الموظف الدولي:**

1. **العضوية**
2. **ان يؤدي نشاطه باسم المنظمة (**لا يعني بأية حال من الأحوال انفصاله عن الجنسية التي تربطه بدولة معينة)
3. **التفرغ للعمل (** منيعمل في منظمة بصفة مؤقتة موقتة، أو لمهمة محددة لا يعد موظفًا دوليًّا)
4. **يكون عمله لقاء اجر**

* يتم تعيين الموظفين الدوليين بإحدى طريقتين، إما
* التدخل المباشر من الدول الأعضاء في المنظمة
* يتم التعيين عن طريق الموظف الإداري الكبير في المنظمة ذاتها
* حين ما يتعلق الأمر بتعيين الموظف الإداري الأكبر في المنظمة كالأمين العام للأمم المتحدة، فإن ذلك يأتي عن طريق تدخل الدول في عملية التعيين بصورة
* إذا كان الموظفون الآخرون الذين ليسوا على درجة من الأهمية يتم تعيينهم عن طريق الموظف الإداري الأكبر
* **شروط تعيين الموظف الدولي:**

1. توافر مستوى عال من المقدرة، والكفاءة، والنزاهة في الموظف الدولي،
2. مراعاة التوزيع الجغرافي إلى أقصى حد ممكن في اختيار الموظف الدولي
3. ‌الولاء، أي: أن يؤدي الموظف الدولي بدرجه عالية من التجرد، والنزاهة

* ليس للأمين العام، ولا للموظفين أن يطلبوا، أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة، أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها
* **استقلال الموظفين الدوليين يمكن مظهرين:**
* **الاستقلال السياسي** فإنه يعني من ناحية أن الحكومات المختلفة ينبغي أن تحترم الصفة الدولية للوظيفة الدولية القائم لها، ومن ثم فإن عليها أن تمتنع عن التأثير عليه بأي طريقة
* **الاستقلال المالي** فإنه يعني أن على الموظف الدولي أن يمتنع عن ممارسة أي نشاط ذي طابع اقتصادي، أو مالي، دون إذن المنظمة، ويصل إلى حد تحريم تملك الموظف الدولي لأسهم، أو سندات في مؤسسة ما تكفل له مكنة السيطرة على إرادتها
* يتم تنظيم العلاقة بين الموظف الدولي، والمنظمة الدولية عن طريق المعاهدة التي تم إنشاء المنظمة بموجبها
* **النظام القانوني للموظفين الدوليين:** مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الموظفين الدوليين منذ أن يتولوا مهام مناصبهم إلى أن يتركوها لأي سبب من الأسباب
* اختلف الفقه الدولي حول **طبيعة العلاقة بين الموظفين الدوليين، والمنظمة الدولية** لعدة آراء تتمثل في الآتي:
* **الأول** ذهب بهذا الرأي إلى أن هذه العلاقة هي علاقة تعاقدية؛ وذلك لأنهم افترضوا أن العلاقة بين الموظف الدولي، والمنظمة ترتكز إلى عقد العمل المبرم بين الطرفين
* **الثاني** ذهب هذا الرأي إلى أن العلاقة بين الموظف الدولي، والمنظمة الدولية علاقة تنظيمية لائحية
* **الثالث** ذهب هذا الرأي الغالب في الفقه هم يأخذون بحل وسط بين الاتجاهين السابقين؛ وذلك لأنهم يرون أن علاقة الموظف الدولي بالمنظمة تقوم على أساس العقد القابل للتغيير بحسب احتياجات المنظمة
* تحدد المبادئ الأساسية **لحقوق الموظف الدولي** إما عن طريق مواثيق المنظمات، أو أنظمتها الأساسية، وكذلك لوائحها الداخلية
* يمكن للموظف الدولي ممارسة حقوقه، ولكنه يمتنع عن ممارسة أي نشاط سياسي يكون غير متفق مع الحياد والاستقلال المطلوبين فيه كموظف دولي من أجل ضمان حياده
* تُمنح للموظفين الدوليين مثل اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بإلغاء القرارات التي تلحق الضرر به إذا صدرت مشوبة بعيب من عيوب إساءة استعمال السلطة
* يتمتع الموظف بالعديد من الامتيازات والحصانات الدبلوماسية في الدول التي يعمل فيها؛ إذ يتمتع بالإعفاءات من الضرائب المحلية، ولا يخضع للتفتيش، والقبض، والمحاكمة، غير أن الامتيازات والحصانات ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بعمله الوظيفي فقط
* **يتمتع موظفو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحصانات الآتية:**
* الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية.
* الإعفاء من الضريبة على مرتباتهم، ومكافآتهم التي تقاضوها، ويتقاضونها من الجامعة.
* **يتمتع موظفو الأمانة العامة من غير رعايا دولة المقر:**
* بالإعفاء هم وزوجاتهم، وأفراد أسرهم الذين يعولونهم من قيود الهجرة، والإجراءات الخاصة بقيد الأجانب.
* التسهيلات التي تمنح للموظفين الذين في درجاتهم من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع.
* التسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين في وقت الأزمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم إلى وطنهم.
* الإعفاء في بحر سنة من تاريخ تسلمهم العمل من الرسوم الجمركية عما يستوردون من أثاث
* **يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في الأجهزة الرئيسية، أو الفرعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتي:**
* عدم جواز القبض عليهم، أو اعتقالهم، أو حجز أمتعتهم الشخصية.

الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم من قول، أو كتابة، أو عمل بصفتهم الرسمية، بوصفهم ممثلين لدولهم

* حرمة المحررات، والوثائق جميعها.
* حق استعمال الرمز في رسائلهم، وتسلم مكاتباتهم بواسطة رسول خاص، أو في حقائب مختومة.
* منحهم هم وعائلاتهم الحق في الحصول على التأشيرات اللازمة.
* التسهيلات التي تمنح لممثلي الدول الأجنبية الموفدين في مهام رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة.
* الحصانات، والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بأمتعتهم الشخصية.
* لا تسري أحكام الفقرات السابقة من هذه المادة على ممثلي الدولة التي تنعقد المؤتمرات والاجتماعات في إقليمها

**# الوحدة الخامسة عشر:**

* يتم فض المنازعات الدولية، بالقوة عن طريق اللجوء إلى الحرب، أو استخدام القوات المسلحة هي الغالبة في العصور السابقة، أما الوسائل السلمية فكانت موجودة إلا أنها قليلة الاستخدام.
* أما في القانون الدولي الحديث فقد اقتصر حل المنازعات الدولية على الطرق السلمية، وأصبح استخدام القوة غير جائز إلا في حالات الأمن الجماعي، أو استخدام حق الدفاع الشرعي، وكان ذلك واضحًا في اتفاقيتي لاهاي لسنة 1899م، 1907م
* **المنازعات الدولية** هي المنازعات بين الدول بعضها ببعض، وهي الغالبة، أو بين أشخاص القانون الدولي
* عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي النزاع الدولي في عام 1924م بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية، أو واقعة، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما
* **أنواع المنازعات الدولية :**
* المنازعات السياسية: هي تلك التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القانونية، وهذه المنازعات لا يتم حلها بالطرق القضائية، وإنما بالطرق الدبلوماسية، أو السياسية المختلفة
* المنازعات القانونية: هي تلك التي يكون فيها الأطراف مختلفين على تطبيق، أو تفسير قانون قائم، وهذه المنازعات يتم حلها عادةً عن طريق التحكيم، أو اللجوء إلى المحاكم الدولية
* **وسائل فض المنازعات الدولية وفقًا للتفصيل الآتي:**
* أولًا: الوسائل السياسية، أو الدبلوماسية لفض المنازعات الدولية.
* التي بموجبها تسعى الدول المتنازعة إلى الاتفاق عن طريق الوسائل الدبلوماسية على حل منازعاتها الدولية"وهي

1. المفاوضات

* تبادل الآراء بين الدولتين المتنازعتين حول مشكلة النزاع بينهما لغرض الوصول إلى حلول مقبولة من الطرفين المتنازعين لغرض تسوية النزاع القائم بينهما
* تتم عن طريق اللقاء المباشر بين الأطراف، مما قد يؤدي إلى تقريب وجهات النظر، ويجب أن تتسم بالمرونة، وليس للمفاوضات شكل محدد، فقد تكون شفهية، أو مكتوبة، وقد تكون سرية، وقد تكون علانية
* يشكل أحد الشروط المسبقة الضرورية للإقرار بعدالة استخدام القوة

1. المساعي الحميدة

* مسعى ودي يقوم به طرف، أو أطراف ثالثة بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتقديم العون والمساعدة؛ للبدء في المفاوضات، أو استئنافها، مما يمكنهم من إيجاد حل للنزاع القائم
* تهدف لتفادي نزاع مسلح، أو حل نزاع دولي حلًّا سلميًّا، أو يمكن أن تهدف إلى وضع حد لحرب قائمة، ولا يمكن القيام بالمساعي الحميدة إلا بموافقة طرفي النزاع
* عادة يجتمع القائم بالمساعي الحميدة مع كل طرف النزاع على انفراد، ونادرًا ما يحضر اجتماعًا مشتركًا
* ليس هناك التزام على أيًّا من أطراف النزاع بقبول المساعي الحميدة

1. الوساطة

* التدخل الودي من جانب طرف ثالث في نزاع قائم بين دولتين بقصد إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع، تلاشيًا لنشوب حرب بين هاتين الدولتين، أو لمحاولة وقف هذه الحرب في حال نشوبها"
* الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة في أن مهمة الوساطة لا تقتصر على تقديم العون بهدف توصل الأطراف المتنازعة إلى التفاوض، أو استئنافه، كما هو الحال في المساعي الحميدة، ولكنها تزيد على ذلك باشتراك من يقوم بها في التفاوض، وفي تقديم اقتراحات محددة لتسوية النزاع

1. التحقيق

* وسيلة سلمية لتسوية المنازعات هدفها استقصاء، وتحري الحقائق، وجمع المعلومات من خلال الاستماع إلى أقوال أطراف النزاع، أو الشهود، وزيارة المواقع، وفحص المستندات، والوثائق، وتقوم به لجنة مكونة من مجموعة أشخاص من الخبراء، والمختصين تعمل وفق اتفاق خاص يحدد إطار عملها، وحدود سلطاتها
* أكدت اتفاقية لاهاي 1899م تشكيل لجان التحقيق كمؤسسة رسمية في الاتفاقية الأولى الخاصة بتسوية النزاعات الدولية سلميًا، فقد نصت الاتفاقية على الاحتفاظ بقائمة أسماء دائمة يختار منها خمسة أشخاص لقضايا محددة، ويحق لكل فريق في نزاع أن يختار عضوين يكون واحد منهما فقط من بين مرشحين في القائمة الدائمة، أما العضو الخامس فيختاره الأعضاء الأربعة الآخرون،
* ليس لتقرير اللجنة أية صفة إلزامية؛ إذ يبقى الأطراف أحرارًا فيما يرونه عليه
* إجراء اختياري لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تسمح الظروف بذلك.
* طبقت طريقة التحقيق لأول مرة في النزاع البريطاني - الروسي في الحادث المشهور المعروف بدوغر بنك

1. التوفيق

* عرض النزاع على لجنة قائمة، أو على فرد واحد بقصد دراسة جميع أوجه النزاع، واقتراح حل على الفريقين المعنيين، للفريقين، أو لأي منهما الحق في قبول، أو رفض اقتراحات الموفقين
* عمل لجنة التوفيق و الوساطة، والفرق بينهما أن مهمة التوفيق تقوم بها لجنة تؤلفها الدول المتنازعة، بينما مهمة الوساطة يقوم بها شخص واحد بناء على مبادرة منه، أو بتكليف من الدول المتنازعة، أو من أحدهما،
* مهمة التوفيق أوسع من لجنة التحقيق، حيث إن لجنة التوفيق تقترح حلولًا بعكس لجنة التحقيق التي يقتصر عملها على بيان الحقائق فحسب
* نصت المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة على التوفيق كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية، حيث نصت على "كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضواً في "الأمم المتحدة" إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت
* لم يقتصر حل المنازعات الدولية على الجهود الفردية السابقة بل أيضا نص ميثاق الأمم المتحدة على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية إلى كل من
* مجلس الأمن الدولي

يتدخل مجلس الأمن في هذه المنازعات في إحدى الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى: وفقًا للمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة، حالة أن يكون من شأن نزاع ما يعرض الحالة الثانية: التي يتم بها فض النزاعات الدولية برضى واتفاق الأطراف، أيًّا كان تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أم لا، السلم الدولي للخطر

* الجمعية العامة للأمم المتحدة

للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح، وتنظيم التسليح وللجمعية العامة أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها أي عضو من أعضاء "الأمم المتحدة"، ومجلس الأمن، أو دولة ليست من أعضائها

* المنظمات الإقليمية

ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات، أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحًا فيها، ومناسبًا، ما دامت هذه التنظيمات، أو الوكالات الإقليمية، ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة"، ومبادئها، يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية، أو بواسطة هذه الوكالات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن

* ثانيًا: الوسائل القضائية لفض المنازعات الدولية.
* يتم عن طريق

1. هيئة تختارها الأطراف المتنازعة تسمى التحكيم

* "يقصد بالتحكيم الفصل نهائيًّا في النزاع الدولي بقرار ملزم يصدر من محكمين اختارهم أطراف النزاع"
* يتميز عن الوساطة والتوفيق، حيث إن سلطة الوسيط، أو لجنة التوفيق، تقف عند حد العرض، والاقتراح، بينما سلطة الحكم كسلطة القاضي، وقراره بمثابة حكم قضائي له صفة الإلزام
* تتفق الدول المتنازعة مباشرة على إحالة نزاعها إلى التحكيم الدولي، أو قبل حصوله، وذلك بالاتفاق، أو بموجب معاهدة على إحالة أية نزاع ينشأ من جراء تطبيق المعاهدة على التحكيم.
* ‌تختص محكمة التحكيم بالنظر بالمنازعات القانونية كتفسير معاهدة، أو تطبيقها، أو قاعدة من قواعد القانون الدولي، أما المنازعات السياسية فإنها لا تصلح للتحكيم.
* يصدر قرار التحكيم وفقًا لقواعد القانون الدولي، وليس ترضية للأطراف المتنازعة، وهذا خلاف الوسائل السياسية التي هي في الغالب ترضية لهم.
* تتبع هيئة التحكيم الإجراءات التي تتبعها محكمة العدل الدولية، وتستمع، وتطلع على طلبات الأطراف المتنازعة، ووكلائهم، وتجري مرافعة علنية، وتستمع شهادات الشهود، والأدلة الأخرى، وتنتقل إلى الموقع المتنازع عليه.
* تصدر محكمة التحكيم قرار الحكم بصورة علنية، وتبلغ الأطراف المتنازعة به، ويعد قرارها قطعيًّا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة، وتلتزم الدول المتنازعة بتنفيذ قرار هيئة التحكيم
* أنواع التحكيم:
* اجباري

التحكيم يكون دون إلزام، إلا أنه يمكن أن يكون في بعض الأحوال إجباريًّا في حالتين:

الحالة الأولى: أن يضاف نص خاص إلى المعاهدة، سواء أكانت بين دولتين، أم بين عدة دوليقضي بالتزام الدول الأطراف في المعاهدة بأن تعرض على التحكيم كل نزاع ينشأ بينها إذا لم تفلح الطرق الدبلوماسية في حل النزاع، ويسمى هذا الشرط شرط الإحالة على التحكيم، وهذا الشرط شائع في المعاهدات الدولية التي تبرم في الوقت الحاضر.

* الحالة الثانية: أن توقع الدول فيما بينها معاهدة تحكيم يُنتهى فيها إلى قبول الدول المتعاقدة مقدمًا عرض كافة المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها على التحكيم
* ا**ختياري**

يكون التحكيم اختياريًّا إذا كان اتفاق الأطراف على اللجوء للتحكيم لاحقًا على النزاع، ويتم اللجوء للتحكيم وفقًا للقواعد الآتية:

­­\_ يكون لأطراف النزاع مطلقة الحرية في:

­ انتخاب من تراه ملائمًا من المحكمين أفرادًا، أو دولًا.

تعيين القواعد القانونية التي يطبقها المحكمون.

تحديد الإجراءات الواجبة التطبيق فإن لم يحددها أطراف النزاع فإن للمحكمين أن يقوموا بتحديد هذه الإجراءات.

\_ يلتزم أطراف النزاع بتنفيذ حكم المحكمين ما لم يلجأ أحدهم، أو جميعهم، إلى الطعن في الحكم لنقص، أو خطأ جسيم، أو غش، أو إكراه يقع على المحكم

1. هيئة متخصصة للنظر في المنازعات الدولية مثل محكمة العدل الدولية

* أنشئت محكمة العدل الدولية عام 1945م بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملحق بميثاق الأمم المتحدة، وقد أُنشئت هذه المحكمة على أنقاض محكمة العدل الدولية الدائمة، التي أُنشئت بعد التوقيع على نظامها الأساسي في عام 1920م وهي أكبر هيئة قضائية دولية لتسوية المنازعات الدولية طبقًا لقواعد القانون الدولي
* هيئة المحكمة: تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية، أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي، وكل هذا بغض النظر عن جنسيتهم
* تتألف المحكمة من خمسة عشر عضوًا، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها
* أعضاء المحكمة تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة حاوية أسماء الأشخاص الذين رشحتهم الشُّعب الأهلية في محكمة التحكيم الدائمة
* تنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد انتخابهما، وتعين المحكمة مسجلها ولها أن تعين ما تقضي الضرورة بتعيينه من الموظفين الآخرين
* يكون مقر المحكمة في لاهاي، على أن ذلك لا يحول دون أن تعقد المحكمة جلساتها، وأن تقوم بوظائفها في مكان آخر عندما ترى ذلك مناسبًا، ويقيم الرئيس، والمسجل في مقر المحكمة)
* تختص محكمة العدل الدولية في جميع المنازعات الدولية بغض النظر عن مكان وقوعها، ويجوز لها النظر في المنازعات، وإن كانت خاضعة لمحكمة أخرى، أو تحكيم دولي، ما دام الاتفاق بين الدول المتنازعة قد تم أخيرًا على إحالة النزاع عليها
* اختصاص محكمة العدل الدولية لا يمنع من إحالة المنازعات إلى محكمة أخرى، أو تحكيم دولي طبقًا لما تتفق عليه الدول المتنازعة
* يعدّ جميع أعضاء "الأمم المتحدة" بحكم عضويتهم أطرافًا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ويجوز لدولة ليست من "الأمم المتحدة" أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن
* للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة، ويحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة
* عندما تكون دولة من غير أعضاء "الأمم المتحدة" طرفًا في دعوى تحدد المحكمة مقدار ما يجب أن تتحمله هذه الدولة من نفقات المحكمة، أما إذا كانت هذه الدولة من الدول المساهمة في نفقات المحكمة، فإن هذا الحكم لا ينطبق عليها
* للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافًا في الدعاوى التي ترفع للمحكمة)، ولا يجوز للأفراد العاديين أن يكونوا أطرافًا في دعاوى قضائية أمام المحكمة إلا إذا تبنت دولتهم مطالبهم
* لأي من الجمعية العامة، أو مجلس الأمن، أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية، ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة
* للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت، بأنها بذات تصريحها هذا، وبدون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها
* الأمثلة المشهورة في قبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية هو إقرار مصر في عام 1957م بقبولها للولاية الجبرية لتلك المحكمة فيما يتعلق بأي خلاف ينشأ بينها وبين أي دولة عضو في اتفاقية القسطنطينية المتعلقة بحرية الملاحة في قناة السويس
* تطبق المحكمة قواعد القانون الدولي، وهي تفصل في المنازعات التي تعرض عليها وهي تطبق في هذا الشأن: الاتفاقات الدولية العامة، والخاصة-العادات الدولية - مبادئ القانون العامة -أحكام المحاكم
* لا يجوز إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة؛ لكن في استثناءات يجوز إعادة النظر في الحكم وهي:
* بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة، والطرف الذي يلتمس إعادة النظر، على ألا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئًا عن إهمال منه.
* إجراءات إعادة النظر تفتتح بحكم من المحكمة، تثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة، وتستظهر فيه صفاتها التي تبرر إعادة النظر، وتعلن به أن الالتماس بناءً على ذلك جائز القبول.
* يجوز للمحكمة أن توجب العمل بحكمها الذي أصدرته، قبل أن تقبل السير في إجراءات إعادة النظر.
* يجب أن يقدم التماس إعادة النظر خلال ستة أشهر على الأكثر من تكشف الواقعة الجديدة.
* لا يجوز تقديم أي التماس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم.
* القرارات التي تصدرها محكمة العدل الدولية ملزمة وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك، أن يقدم توصياته، أو يصدر قرارًا بالتدابير التي يجب اتخاذها  
   لتنفيذ الحكم

دعواتكم/عبدالرحمن المغربي